

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٧٤

الاثنين، ٦ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد أفونسو (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إفتيغنييفا

إكوادور السيد بيريس لوسي

البنان السيدة دوتلاري

الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

سويسرا السيد هاوري

الصين السيد داي بنغ

غابون السيدة نغيما ندونغ

غانا السيد كوربيبي

فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال

مالطة السيدة غات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2023/135)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601), Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-06667 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيدة فانيسا فرازير، الممثلة الدائمة لمالطة، على عملها كرئيسة لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن بالغ تقديرنا للسفيرة فرازير وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2023/135)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيد طارق تلاحمة، المدير بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/135، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في

جنوب السودان. وأود اليوم أن أركز على الأولويات بالنسبة لهذه المرحلة الحرجة من تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وأن أتشاطر المعلومات بشأن التقدم المحرز والأفكار حول تنفيذ الأهداف الموكلة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ففي إحاطة صحفية عقدت مؤخرا، أكدت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة التزامها بتنفيذ اتفاق السلام وفقا للجدول الزمنية الواردة في خريطة الطريق المتفق عليها. وفي الإحاطة نفسها، ذكرت الحكومة بوضوح أنه لن يكون هناك أي تمديدات أخرى للجدول الزمنية. وترحب البعثة بذلك الالتزام العلني وتقر بالتقدم المحدود الذي تحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكننا نلاحظ أيضا التأخير في الوفاء بالجدول الزمنية المحددة في خريطة الطريق. فلا أصحاب المصلحة ولا المجتمع الدولي على استعداد للتفكير في مزيد من التمديدات. وبناء على ذلك، فإننا نعتبر عام 2023 عاما للنجاح أو الفشل واختبارا لجميع أطراف الاتفاق. ونعتقد أن هناك بعض العقبات الرئيسية التي يجب على الأطراف إزالتها من أجل النجاح في تهيئة جنوب السودان لإكمال الجزء الأخير من المرحلة الانتقالية في العام المقبل.

العقبة الأولى هي صياغة دستور جديد، وهي فرصة حاسمة لشعب جنوب السودان للاتفاق على الترتيبات التي يمكنه من خلالها العيش معاً بانسجام وتجنب تكرار الحربين الأهليتين اللتين ميزتا العقد الماضي. وسيسمح ذلك للجنوب بتوطيد هويته وتحديد الطريقة التي يريد أن يحكم بها. والغرض من ذلك هو أن يكون عملية شاملة تعطي صوتاً لجميع مواطني جنوب السودان، بما في ذلك المجموعات الرافضة، ولكنها تعنى بشكل خاص بالنازحين داخليا واللاجئين والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من المجتمعات المهمشة. ولذلك ندعو الحكومة على الفور إلى إعادة تشكيل المفوضية القومية لمراجعة الدستور وتمويلها، والإسراع في إنشاء لجنة صياغة الدستور، وندعو البرلمان إلى إنهاء عطلة الطويلة.

يُرسى ذلك الأساس للتحدي الثاني - الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية والتي من المقرر إجراؤها في العام

الاسكتلندية، قد عملت على ترديد رسالة السلام والتسامح والمصالحة والمشاركة المدنية التي كثيراً ما دعا إليها السودانيون الجنوبيون أنفسهم. والعقبة الرابعة هي توطيد وتعزيز القوات الموحدة اللازمة ونشرها. وأرحب بإنجاز المرحلة الأولى من تخريج الدفقات وأشجع الأطراف على وضع الصيغة النهائية لهياكل الرتب ومواءمتها، وللمعدات المناسبة، والرعاية، ونشر القوات المتخرجة. فذلك سيمكّن تلك القوات من الوفاء بمسؤوليتها عن حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وأصولهم. يمكن للقوات الموحدة اللازمة أن تكون إما شيئاً نافعاً أو عبئاً خلال الفترة الانتقالية. ونناشد للبدء العاجل في المرحلة الثانية من تلك العملية.

ويتمثل التحدي الخامس في التصدي للعنف على المستوى دون الوطني الذي يتجلى في بؤر الاضطراب في جميع أنحاء البلاد، مثل أعالي النيل وجونقلي وإدارية البيبور الكبرى والمناطق المتاخمة لأبيي، وكذلك من خلال ما خلفه النزاع في تامبورا والعنف المرتبط بالماشية في المنطقة الاستوائية الكبرى. تطرح جميع تلك النزاعات بشكل متزايد بعداً عرقياً أو قسماً، وهي تهدد بتقويض مكاسب السلام التي تحققت بشق الأنفس حتى الآن، كما أشار الرئيس كير ميارديت في خطابه بمناسبة العام الجديد. لقد صدمتنا الدورة الأخيرة من عمليات القتل الانتقامية في كاجو كيج وأماكن أخرى، والممارسة غير المقبولة المتمثلة في اختطاف النساء والأطفال واستخدام العنف الجنساني كسلاح من أسلحة الحرب.

والتحدي السادس الذي يجب على جنوب السودان مواجهته هو الوضع الاقتصادي والإنساني في جنوب السودان الناجم في المقام الأول عن الصدمات المناخية والنزاع. وفي هذا العام، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ثلثي السكان، بمن فيهم اللاجئين، سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والمساعدة الحمايية - أي بزيادة قدرها نصف مليون شخص مقارنة بالعام الماضي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، أصدرت دوائر العمل الإنساني في جنوب السودان خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٣ والتي تتطلب تمويلًا بقيمة ١,٧ بليون دولار

المقبل. وأستطيع أن أؤكد أن الأمم المتحدة تلقت طلباً من الحكومة للمساعدة في الانتخابات التي يملك شعب جنوب السودان زمامها ويديرها. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى طلب دعم تهيئة بيئة تمكينية للانتخابات والعمل مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام. وثمة حاجة إلى الإسراع في جميع الأعمال التحضيرية الآن، بما في ذلك ما يتعلق بالتشكيل الفوري لمجلس الأحزاب السياسية وتفعيله. والأهم من ذلك، تحتّ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على وضع اللمسات الأخيرة على الإطار القانوني وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات التي ما برحت عن كونها هيئة جامدة إلى حد كبير منذ ما يقرب من ١٠ سنوات، وتفتقر إلى الموارد البشرية والبنية التحتية المادية. ويجب تحديد الخيارات الانتخابية الرئيسية قريباً. فلا يمكن تأجيل هذه الخطوات حتى عام ٢٠٢٤. وعملاً بتوصيات بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات في عام ٢٠٢١، سيركز هذا الدعم الانتخابي الذي تقدمه الأمم المتحدة أولاً على تهيئة الهيكل والبيئة المناسبين اللذين يمكن أن تجرى فيهما الانتخابات. ولن يكون بمقدورها أن تثبت في طرائق تقديم المزيد من المساعدة الانتخابية الملموسة في إدارة العملية الانتخابية نفسها إلا بعد ذلك.

والأولوية الثالثة هي توسيع الحيز المدني والسياسي الذي سيكون تركبة مميزة للفترة الانتقالية لأنه يشكل خط النهاية - المعيار النهائي - الذي سيحكم على مصداقية العملية الانتخابية من خلاله. والأهم من ذلك أنه سيضع الأساس لديمقراطية مستقرة يمكن أن تمنع نشوب المزيد من النزاع. ودعماً لهذا التوسع في الحيز المدني والسياسي، تتواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية لطرح الأسئلة الحاسمة التي يجب توقع صدورها عن بيئة سياسية ملائمة. وقد أحطنا علماً بالمشاعر التي أعرب عنها في المؤتمر الدولي الأخير المعني بالقيادة التحولية للمرأة، الذي عقد في جوبا، والذي أصر على ضمان إفصاح المجال للنساء والفتيات لاحتضان دورهن كعوامل تغيير. ونعتقد أن زيارة الحج المسكوني من أجل السلام، بقيادة قداسة البابا ورئيس أساقفة كانتريري ورئيس الكنيسة

ومع الدورة الانتخابية المقبلة والتوترات السياسية والأمنية المتصاعدة التي ستصاحبها، نضع في اعتبارنا ما إذا كانت هناك مبررات لتعزيز انتشار وحدتنا النظامية، رغم أن ذلك يقع ضمن الحد الأقصى المأذون لنا به. وبعد إجراء استعراض داخلي، طلبتُ الآن إلى المقر إجراء دراسة للقدرات لتقييم قدرتنا على توفير الحماية الكافية للمدنيين ودعم تنفيذ اتفاق السلام. ترتكز رؤيتنا الاستراتيجية لمنع العودة إلى الحرب الأهلية وبناء السلام الدائم على أساس مبدأ الشراكات. ونقدّر الدعم والمشاركة من جانب اللجنة الثلاثية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلاً عن اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. تعمل البعثة باستمرار مع جيران جنوب السودان، وكانت كينيا آخر من تعاملت معهم، فيما يتعلق بالالتزام بدعم شعب جنوب السودان في مرحلته الانتقالية. إن الزيارة الأخيرة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هي دليل على جهوده المستمرة لتعميق قدرة القارة على الاستفادة من النتائج المفيدة في جنوب السودان.

يواجه قادة جنوب السودان الآن خياراً قاسياً: يمكنهم أن يسلكوا طريق التعاون المتبادل والمصالحة في التنفيذ العاجل لاتفاق السلام الخاص بهم، أو يمكنهم أن يسلكوا طريقاً أدنى يعطي المصلحة الذاتية والنزاع أفضلية على بناء الأمة. ولا يزال هناك متسع من الوقت لتحقيق المثل والأهداف والجدول الزمني على النحو المبين في اتفاق السلام. ونود أن نطمئن إلى أن جنوب السودان سيستفيد لأقصى حد من هذه الفرصة التي تتضاءل سريعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هايسوم على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد تلاحمة.

السيد تلاحمة (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علماً بالحالة الإنسانية في جنوب السودان.

منذ الإحاطة التي قدمناها إلى المجلس في حزيران/يونيه من العام الماضي (انظر S/PV.9067)، ساءت الحالة الإنسانية. فلا يزال

من أجل إيصال دعم عاجل وحيوي إلى ٦,٨ مليون من الأشخاص الأكثر ضعفاً. ومن المحزن أن الخطة غير مدعومة إلا بنسبة ٣ في المائة، كما سيؤكد زملاؤنا في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إحاطتهم. إن الجهود التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني لإيصال الدعم المنقذ للحياة إلى المتضررين تعرقلها باستمرار حالات انعدام الأمن والإجرام والتداخل العملياتي والهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأصول. ومن وجهة نظرنا، فإن جميع تلك الأولويات يعزز بعضها بعضاً.

ومما لا شك فيه أن جنوب السودان يواجه تحدياً يتمثل في الحاجة إلى تأمين التمويل اللازم لتنفيذ اتفاق السلام. وقد أبلغتُ كبار المسؤولين الحكوميين بأن من المرجح أن يكون المجتمع الدولي أكثر استعداداً لمساعدة جنوب السودان إذا أظهر الأخير إرادة سياسية وتقدماً جلياً في تنفيذ الاتفاق ومساهمة واضحة بموارده الخاصة في تلك المهمة. وإزاء تلك الخلفية، تتابع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التطورات الأخيرة المتعلقة بإقالة وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى. وندعو الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والتحلي بروح الزمالة بغية حل هذه المسائل الوطنية الحساسة.

أصدرت البعثة، في دورة ولايتها الأخيرة، سبعة تقارير عامة عن حقوق الإنسان، بما في ذلك تقريراً خاصاً عن تامبورا وولاية الوحدة الجنوبية أعد بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. تقدم تلك التقارير توصيات إلى الأطراف والسلطات وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تحسين البيئة العامة للعدالة والمساءلة والمصالحة. وفي ذلك السياق، ترى البعثة أن الركائز الأربعة لولايتنا لا تزال صالحة وأن الرؤية الاستراتيجية للسنوات الثلاث قد وفرت لنا أساساً متيناً للمضي قدماً. وأؤكد أن حماية المدنيين هي القلب النابض لتلك البعثة، إلى جانب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. تشكل هاتان الأولويتان العنصرين المتداخلين المشتركين في جميع مهامنا.

ونحن نأخذ على محمل الجد مسؤوليتنا للبحث المستمر عن إجابة حول ما إذا كنا مهئين للنهوض بالدور الملقى على عاتقنا.

وأغرقت الأراضي الزراعية وغمرت موارد المياه، وكل ذلك زاد من تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي المتردية بالفعل. وثمة أهمية بالغة للمساعدة بالعمل للتدخل قبل الصدمات المتوقعة لحماية الأرواح والأصول. فعلى سبيل المثال، في عاصمة ولاية الوحدة، لم تتحسر مياه الفيضانات، مما ترك سكانها، بمن فيهم قاطنو أكبر مخيم للنازحين داخليا، فوق جزيرة لا تحميها سوى الحواجز الصخرية. وخفف العاملون في المجال الإنساني من آثار الفيضانات الشديدة بالتعاون مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى، وذلك بتدعيم الحواجز الصخرية الهشة، ما حال دون وقوع كارثة إنسانية.

كما أدت سرعة صرف الأموال من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وصندوق المساعدة الإنسانية لجنوب السودان في أيار/مايو ٢٠٢٢ إلى دعم العمل المبكر. وبوصفنا جمعيات إنسانية، فإننا نلتزم بحماية المزيد من الأرواح وسبل العيش من خلال توسيع نطاق تدابير العمل المبكر.

ويؤدي النزوح الطويل الأمد والمتكرر إلى تفاقم حالة الضعف. فلا يزال أكثر من ٢,٢ مليون شخص نازحين داخليا، بعضهم منذ عام ٢٠١٣، أي منذ ما يقرب من ١٠ سنوات. ويعيش أكثر من ٢,٣ مليون لاجئ من جنوب السودان في البلدان المجاورة.

وثمة حاجة إلى حلول مستدامة للأشخاص المتضررين للعودة أو الاندماج أو الانتقال إلى مكان آخر، وهو قرار يتخذونه بأنفسهم. وهناك بالفعل العديد من الأمثلة الجيدة للأماكن التي يمكن الذهاب إليها، مثل ولاية غرب بحر الغزال، حيث وضعت الحاكمة وفريقها خطة تنمية استراتيجية مدتها أربع سنوات لدعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث، بما يتماشى مع خطة التنمية الاستراتيجية للحكومة.

كما يتيح إطلاق خطة عمل الأمين العام بشأن التشرد الداخلي واختيار جنوب السودان كبلد تجريبي فرصة لتعزيز آليات الحل المستدام للنازحين. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للشركاء في المجال الإنساني الذين يعملون في بيئات بالغة الصعوبة والذين أظهروا التزاما ثابتا بالبقاء وتقديم الخدمات، على نحو ما أشار الممثل الخاص.

العنف والنزوح والجوع والصدمات المرتبطة بالمناخ وتحديات الصحة العامة وراء استمرار الاحتياجات الإنسانية، على النحو الذي سبق أن أبرزه الممثل الخاص للأمين العام. وفي هذا العام، قد يبلغ عدد السكان المحتاجين للمساعدات الإنسانية رقما قياسيا قدره ٩,٤ مليون شخص، أي ٧٦ في المائة من سكان البلد، بمن فيهم ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ، وهي زيادة بنسبة ٥ في المائة عن العام الماضي.

ويتوقع أحدث تقييم للأمن الغذائي أن يواجه ما يقدر بنحو ٧,٨ مليون شخص مستويات من انعدام الأمن الغذائي الحاد تصل إلى حد الأزمة خلال الموسم الأعرج من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه، مع احتمال أن يواجه ٤٣ ٠٠٠ شخص في ولايتي جونقلي والوحدة ظروفًا كارثية أو مجاعة تُعرف باسم المرحلة الخامسة وفق التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ومن المتوقع أن يعاني ما يقدر بنحو ١,٤ مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. ومن المنتظر أن تتعرض أكثر من ٦٧٥ ٠٠٠ امرأة حامل ومرضعة لخطر سوء التغذية الحاد. وقد وصلت أعداد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي الحاد إلى مستوى قياسي، متجاوزة الأرقام المسجلة خلال النزاع في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦.

ولا يزال العنف أحد الدوافع العديدة وراء النزوح وانعدام الأمن الغذائي، حيث سُجلت حوادث نزاع مسلح وعنف قبلي في جميع أنحاء البلد. وفي عام ٢٠٢٢، انضم آلاف الأشخاص، ٧٠ في المائة منهم من الأطفال والنساء، إلى عداد المشردين على النحو الذي أبرزه الممثل الخاص للأمين العام. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، تسبب النزاع في شمال ولاية جونقلي وولاية أعالي النيل في نزوح أعداد كبيرة من السكان، مما حرم الناس من الخدمات الأساسية وأدى إلى انتهاكات خطيرة ضد النساء والأطفال، ولا سيما الانتهاكات المرتبطة بالعنف الجنساني.

يؤدي تغير المناخ إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية. ففي العام الماضي، شهد البلد للسنة الرابعة على التوالي فيضانات عارمة. وقد تأثر أكثر من مليون شخص عندما جرفت المياه المنازل والماشية

وفي عام ٢٠٢٢، وافق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على تقديم ٥٤ مليون دولار من خلال الصندوق المركزي لجنوب السودان، مما يجعله ثاني أكبر بلد مستفيد من الصندوق على مستوى العالم. ونود أن نكرر دعوتنا لمواصلة الدعم العام الذي يقدمه المجلس للعملية الإنسانية في جنوب السودان من خلال التعجيل بتوفير تمويل مرّن وغير مخصص يتناسب مع الاحتياجات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تلاحمة على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أهنئ مالطة على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي ونتمنى لموزامبيق كل التوفيق في مستهل رئاستها للمجلس خلال هذا الشهر. ثانياً، نشكر الممثل الخاص هابسوم على الإحاطة المتعمقة التي قدمها اليوم. كما أود أن أشكر السيد تلاحمة على رؤيته الثاقبة بشأن الحالة التي تتطور في جنوب السودان.

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها الكبير لقيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والشركاء في المجال الإنساني الذين يعملون على حماية المدنيين في جنوب السودان وتخفيف حدة النزاعات في العديد من المناطق المضطربة.

ويساورنا بالغ القلق إزاء تصاعد العنف ضد المدنيين في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث زادت عمليات قتل المدنيين بنسبة ٧٩ في المائة، وارتفع عدد المدنيين المتضررين بنسبة ٨٧ في المائة، وزادت وتيرة عمليات اختطاف النساء والأطفال بنسبة ٤٦٤ في المائة، وزاد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بنسبة ٣٦٠ في المائة، مقارنة بالعام الماضي، وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونكرر وجهة نظرنا بأن القادة الانتقاليين في جنوب السودان يتحملون مسؤولية إنهاء العنف ضد السكان على الصعيد دون الوطني ومحاسبة الجناة. ونذكر الحكومة الانتقالية لجنوب

فلا يزال جنوب السودان أحد أخطر الأماكن بالنسبة للعاملين في مجال المعونة الإنسانية. ومن المحزن أنه في كانون الثاني/يناير من هذا العام، قُتل ثلاثة من العاملين في مجال المعونة أثناء أداء واجبهم. ولقي تسعة آخرون حتفهم في عام ٢٠٢٢، خلال تصاعد العنف القبلي في مناطق مختلفة؛ ووقعت معظم هذه الخسائر في صفوف المنظمات غير الحكومية. ولكن على الرغم من هذه التحديات، نجح الشركاء في المجال الإنساني في إيصال المساعدات والخدمات إلى قرابة ٥ ملايين شخص في عام ٢٠٢٢. وتلقى أكثر من ٤ ملايين شخص مساعدات غذائية ودعماً لسبل العيش.

ويتعين علينا بذل المزيد من الجهود معاً في عام ٢٠٢٣. وفي هذا العام، ترمي خطة الاستجابة الإنسانية إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة من الفئات الأكثر ضعفاً من ١,٧ مليون شخص إلى ٦,٨ مليون شخص. وحتى الآن، لم تُمول الاستجابة إلا بنسبة ٣,٥ في المائة، على نحو ما أشار الممثل الخاص.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على ثلاث رسائل رئيسية. أولاً وقبل كل شيء، نحث جميع الجهات الفاعلة على ضمان وقف تصعيد العنف والوفاء بالتزامها بحماية المدنيين والأصول المدنية. ونشدد على أهمية إتاحة إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق لیتسنى الوصول إلى المحتاجين ومساعدتهم.

ثانياً، يجب أن يكون الدعم الدولي لجنوب السودان مصحوباً بتعاون قوي في مجال السلام وفي المجالين الإنساني والإنمائي إذا كنا نريد معالجة دوافع الأزمة التي طال أمدها وتلبية الاحتياجات المتعددة للناس. وتحقيقاً لهذه الغاية، يسرني أن أنوه بتعزيز مكتب المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية مؤخراً من خلال إنشاء المكتب المتكامل لدعم دور المهام الثلاثية الذي يشمل ركائز التعاون وتعزيز تحقيق نتائج مشتركة في مجالات السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الاتساق وتجنب المزيد من الانعزالية في العمل.

ثالثاً، يواصل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وصندوق المساعدة الإنسانية لجنوب السودان الاضطلاع بدور هام.

بموجبها لجميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمشردين داخليا ومواطني جنوب السودان، بمن فيهم النساء والشباب والمشردون، الإدماج الكامل والمتساوي والمجدي في عملية السلام التي ستشكل مستقبل جنوب السودان. وندعو الحكومة الانتقالية إلى التحرك الآن لإظهار الإرادة السياسية لتهيئة هذه الظروف، بما في ذلك من خلال ضمان أن يتمكن رجال ونساء جنوب السودان من التعبير بحرية عن آرائهم السياسية بدون خشية الاعتقال.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أعرب عنها هي قلقنا الشديد إزاء الأزمة الإنسانية. أبلغت الحكومة الانتقالية عن عائدات نفطية بلغت ١,٦ مليار دولار في العام الماضي، ومع ذلك لا تزال تخفق في تخصيص تلك الموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية لسكانها. ندعو المسؤولين في جنوب السودان بشكل عاجل إلى تخصيص المزيد من عائداتها النفطية لمعالجة الأزمة وإتاحة وتيسير الوصول الآمن للعاملين في مجال الإنساني وإيصال المساعدات الإنسانية في جنوب السودان.

كما ندين مقتل خمسة من العاملين في مجال المساعدات الإنسانية منذ بداية العام، وندعو الحكومة إلى تقديم الدعم الكامل لإمكانية وصول الجهات الإنسانية وحماية الأفراد العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون بلا كلل لتقديم المساعدات إلى شعب جنوب السودان. وستظل الولايات المتحدة ملتزمة بقضية السلام وبشعب جنوب السودان.

السيد بيريز لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مالطة على عملها الممتاز الشهر الماضي وأتمنى لموزامبيق كل النجاح هذا الشهر.

وأشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيد طارق تلاحمة، المدير بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما. وأرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان في جلسة اليوم.

السودان بأنها لم تتحمل مسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين في جنوب السودان. وإذا كانت الحكومة الانتقالية ترغب في تحقيق انتقال ناجح إلى حكومة دائمة، فيتحتم عليها تحمل المسؤولية عن حماية المدنيين وتهيئة بيئة انتخابية آمنة ومستقرة.

وقد أثلج صدرنا سماع أن العراقيين التي تعترض حرية حركة البعثة قد تراجعت. ونشير إلى أن حرية حركة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تمشيا مع ولايتها، حاسمة الأهمية بالنسبة للبعثة لتنفيذ المهام الموكلة إليها. ونحث بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على أن تتحلى، الآن بعد أن تحسنت القيود المفروضة على الحركة، بقدر أكبر من الاستباقية في تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين ونشر حفظة السلام في المناطق التي يحتدم فيها العنف - بغض النظر عن موافقة السلطات المحلية أو الوطنية - حيث يصبح المدنيون أكثر عرضة لخطر العنف البدني. كما نشدد على أنه يجب على قادة المرحلة الانتقالية في جنوب السودان أن يحققوا النتائج التي تعهدوا بها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ويعالجوا المسائل العاجلة مثل أعمال العنف المستمرة في ولاية أعالي النيل والحالة الإنسانية المتردية.

وبالانتقال إلى الوضع الإنساني، ندعو بشدة الحكومة الانتقالية في جنوب السودان إلى تسهيل الوصول من دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الوصول على طول ممر نهر النيل إلى قوات حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والأفراد والشركاء العاملين في المجال الإنساني، والاستجابة بشكل مناسب لاندلاع العنف على الصعيد دون الوطني وتقديم المساعدات المنقذة للحياة لسكان جنوب السودان.

سيكون هذا العام حاسما بالنسبة لقادة جنوب السودان للوفاء بالتزاماتهم بشأن تنفيذ النقاط المرجعية الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق السلام. ونذكر طلب الحكومة لدعم البعثة خلال الانتخابات، لكننا نؤكد أنه لكي تصبح الانتخابات حرة ونزيهة، يجب على القادة الانتقاليين أولا توسيع الحيز المدني وتهيئة الظروف التي سيكفل

الجرائم، التي تؤثر أساسا على النساء والشباب والأطفال، لا يمكن أن تمر من دون عقاب. إن معالجة القضايا العالقة، ولا سيما إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، ستعزز مكافحة الإفلات من العقاب في البلد.

وينبغي للمجلس أن يوسع مجال جهوده لدعوة حكومة جنوب السودان إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية الأطفال. ويجب أن يلتزم البلد بخطة العمل الشاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال لعام ٢٠٢٠ لتعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق الطفل.

ويسرنا أن نعلم بمشاركة لجنة بناء السلام في عملية بناء السلام في جنوب السودان من خلال تعزيز بناء المؤسسات والحوكمة. نحن مقتنعون بأنها الأداة الصحيحة لتعزيز هذه المبادرات، بغية دعم العمليات الداخلية التي ستحافظ على السلام في الأجل الطويل.

وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن تضامننا مع شعب جنوب السودان في ظل الوضع الإنساني الخطير الذي يواجهه. ويجب على الحكومة أن توفر وتيسر الوصول المأمون والحماية للعاملين في المجال الإنساني.

أخيرا، أود أيضا أن أؤكد مجددا التزام إكوادور تجاه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والتي تساهم فيها بأفراد كجزء من دعمها للمنظمة في سعيها إلى إيجاد حلول مستدامة ودائمة لعمليات السلام. ولهذا السبب، أدعو المنظمة أيضا إلى توفير الموارد الكافية من أجل الوفاء بالولاية المسندة إلى البعثة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أهني جمهورية موزامبيق على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، مع تمنياتنا لكم سعادة السفير، ولغريق عملكم بالتوفيق في إدارة أعماله، ولكم من دولة الإمارات كل الدعم. والشكر موصول إلى مالطة على رئاستها المتميزة لأعمال المجلس الشهر الماضي. كما أشكر الممثل الخاص السيد هايسوم والسيد تلاحمة على الإحاطتين الشاملتين، وأرحبُ بمشاركة ممثل جنوب السودان في جلسة اليوم.

أود أن أبدأ بتسليط الضوء على عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دعما للسلطات الوطنية الانتقالية في تنفيذ عملية السلام والاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونشجع الحكومة على مواصلة تلك الجهود في المرحلة المقبلة من الانتقال السياسي نحو المصالحة الوطنية.

وتأمل إكوادور أن تجرى هذه الانتخابات، وهي الأولى في تاريخ جنوب السودان، في أجواء من الحرية والسلام وبدون مزيد من التأخير. إنها مرحلة حرجية تتطلب عملية تتميز بمشاركة واسعة النطاق، لا سيما من النساء والشباب، الذين تعد مساهمتهم أساسية وستظل كذلك في تعزيز النسيج الاجتماعي للبلد. وفي ذلك الصدد، نشجع الحكومة على تكثيف جهودها لتحقيق الحصة الدنيا المخصصة لتمثيل المرأة البالغة ٣٥ في المائة في المؤسسات الانتقالية والهيئات التنفيذية.

ويجب أن يمثل عقد المؤتمر الدولي الأول المعني بالقيادة النسائية القادرة على إحداث التغيير في جوبا قبل أسبوعين نقطة تدعو للتفكير والتحليل. وينبغي استيعاب التوصيات المنبثقة عن هذا الحدث المهم بطريقة شاملة في جدول أعمال السلام والتنمية في جنوب السودان.

ويساور وفدي القلق إزاء تعقد التحديات السياسية والإنسانية والأمنية والإنمائية التي تواجه البلد.

فعلى الجبهة السياسية، يجب أن نقر بالتقدم الذي أحرزته الحكومة صوب ترسيخ سيادة القانون وهو ما سيتيح إجراء العملية الانتخابية. ومع ذلك، هناك مخاوف بشأن المضايقة والتخويف والعقبات التي تعترض حرية التعبير والممارسة الصحفية، فضلا عن تهريب المجتمع المدني. ومن الأهمية بمكان أن تهيئ الحكومة بيئة آمنة وتمكينية خالية من نزعة الانتقام.

ويدين وفد بلدي العنف والاعتداء الجنسيين، والاختطاف، والقتل خارج نطاق القضاء، وتجنيب الأطفال والشباب، والقتل والتشويه، التي ترتكبها قوات الأمن وفقا لأحدث تقريرين للأمين العام عن جنوب السودان (S/2023/135) وعن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493). وتلك

وعلى الصعيد السياسي، نأمل أن يتخذ جنوب السودان خطوات عملية لتنفيذ التشريعات المعتمدة مؤخراً، ومنها القانون المتعلق بعملية وضع الدستور، والذي سيساهم في البناء على المكاسب الأخيرة التي تحققت بصعوبة. ونأمل أن تؤدي محادثات روما للسلام، التي استؤنفت مؤخراً، إلى إيجاد حلول للتحديات القائمة من خلال تقريب وجهات النظر وبناء الثقة بين الأطراف.

ونؤكد هنا على الدور الهام للمنظمات الإقليمية والدولية في تطوير الآليات المناسبة لدعم جنوب السودان، ويشمل ذلك دعم عملية التحضير للانتخابات وفقاً لما طلبه جنوب السودان مؤخراً.

وفي سياق الزيارة الأخيرة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى جنوب السودان، نأمل أن تؤدي نتائج هذه الزيارة، وكذلك الدعم المستمر للبلد من قبل القيادات الإقليمية، إلى مساعدة جنوب السودان في إكمال الفترة الانتقالية.

ونؤكد على أهمية إشراك الشباب وضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في المناقشات السياسية، باعتبار ذلك ضرورياً لإنجاح الفترة الانتقالية. ونرحب، في هذا الصدد، بالتوصيات الأخيرة للجنة بناء السلام حول هذه المسألة، بالإضافة إلى عقد أول مؤتمر دولي للقيادة النسائية التحويلية في جوبا الشهر الماضي، بمشاركة عدد من القيادات النسائية، إذ يجب استثمار خبراتهن بالكامل لتحقيق السلام.

وختاماً، نرى أهمية تحسين فهمنا للصلات القائمة بين المناخ والأمن وتحديد الأدوات المتاحة لمعالجة هذه الروابط، وهو ما يحرص عليه بلدي في مناقشته في مختلف المحافل ذات الصلة، سواء كرئيس مشارك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع لمجلس الأمن، أو كرئيس مقبل للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو في سياق المفاوضات الجارية لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويجب كذلك العمل على ابتكار سبل للحد من أضرار تغير المناخ وإيجاد حلول ملائمة للطاقة، بما في ذلك من خلال عمل البعثة،

وجه قداسة البابا فرانسيس خلال زيارته الأخيرة إلى جنوب السودان رسالة أمل وتفاؤل لشعبها بإمكانية بناء السلام ووضع البلد على مسار الأمن والاستقرار، حيث دعا جميع الأطراف الفاعلة إلى تحقيق المصالحة وطي صفحة الخلاف ونبذ الكراهية. وتمثل جلستنا اليوم فرصة هامة للبناء على هذا الزخم، بتوجيه رسالة مماثلة تؤكد على ضرورة مواصلة العمل على تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لتحقيق السلام المستدام في جنوب السودان.

ولكي تكفل مساعي السلام هذه بالنجاح، لا بد من معالجة الأوضاع الأمنية المقلقة في البلد وتداعياتها على الأوضاع الإنسانية. وندين هنا أعمال العنف، كالإختطاف، والتي تُرتكب بحق النساء والأطفال وغيرهم من المدنيين، وكذلك تلك التي تُرتكب ضد العاملين في المجال الإنساني.

ورغم انخفاض مستويات العنف منذ مطلع هذا العام مقارنة بمستويات الربع الأخير من العام الماضي، وذلك في ظل تكثيف جنوب السودان إجراءاته الأمنية وزيادة الدوريات الخاصة في بعثة الأمم المتحدة، فإن التحدي الأساسي يكمن في كيفية وقف حلقة العنف المفرغة ومعالجة أسبابها الجذرية. ويقتضي ذلك اتباع نهج شامل وإيلاء الأهمية للحلول السلمية والحوار، على أن تقترن هذه الجهود بخطوات جادة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشيد هنا بجهود بعثة الأمم المتحدة ومبادراتها للتشجيع على الحوار بين المجتمعات المحلية ونشدد على أهمية اتخاذ خطوات فعلية للحفاظ على مخرجات هذه المبادرات. ونؤكد في هذا السياق على أنه لا يمكن إحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في بيئة يسودها العنف الناجم عن الانتماءات القبلية والتنافس على الموارد، إذ يجب إعلاء المصلحة الوطنية فوق أي اعتبارات أخرى.

كما نشجع بأن يتم البناء على ما أُنجز في المرحلة الأولى من توحيد القوات، عبر إجراء الإصلاحات الأمنية الضرورية وبناء القدرات الأمنية لجنوب السودان لتمكينها من القيام بدورها في بناء السلام في البلد.

للجميع من خلال أخذ أصوات الجميع، ولا سيما النساء، في الحسبان على النحو الذي أعيد تأكيده مؤخراً في جوبا في المؤتمر الدولي للقيادة النسائية التحويلية.

ثانياً، نشعر بالقلق إزاء استئناف النزاع المسلح وتصعيد العنف على الصعيد دون الوطني في ولايتي أعالي النيل وجونقلي والولايات الاستوائية وإدارية البيبور الكبرى. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني. وندين جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ولا سيما العنف الجنسي وتلك التي ترتكب ضد الأطفال، وهي انتهاكات غير مقبولة. ونؤكد من جديد أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومة. ومن أجل الحد من العنف وتعزيز التعايش السلمي، من الضروري إجراء حوارات بين القبائل، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي السنوات الأخيرة، عملت سويسرا مع مجلس كنائس جنوب السودان لدعم هذه الحوارات، ولا سيما في تامبورا، ولاية غرب الاستوائية.

ثالثاً، يواجه البلد أسوأ أزمة إنسانية منذ الاستقلال. ونشعر بقلق عميق إزاء مستوى المعاناة الإنسانية. وتتفاقم الأزمة بسبب آثار تغير المناخ، التي تؤدي إلى تفاقم عواقب النزاع. ويعتمد ٩٥ في المائة من السكان على سبل عيش معرضة للتأثر بتغير المناخ. وتؤدي الفيضانات الهائلة في معظم أنحاء البلد - والحالة في بانتيو مثال على ذلك - إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتأجيج العنف على الصعيد دون الوطني، لا سيما في ضوء النزوح لفترات طويلة والترحال الرعوي. ونشجع الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، على التصدي لتلك التحديات، بما في ذلك من خلال التقييمات والمشاريع المشتركة المراعية للمناخ.

وستتطلب الأشهر القليلة المقبلة من جميع الجهات الفاعلة على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والدولية أن تعمل معاً لدفع عملية الانتقال إلى الأمام. لذلك ندعو إلى دعم جنوب السودان في جهوده لتنفيذ تلك التدابير وإشراك جميع السكان المدنيين بكل تنوعهم. إن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يجري حالياً تجديدها. ولا تزال

والتي أحرزت تقدماً جديراً بالثناء من حيث الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، إذ ستترك البعثة بذلك إرثاً هاماً لهذه المجتمعات بعد خروجها من البلد في نهاية المطاف.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ مالطة على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير. وأعرب عن دعمنا الكامل لكم، سيدي الرئيس، خلال رئاستكم لهذا الشهر.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايسوم، والمدير بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد تلاحمة، على إحاطتهما. وأرحب أيضاً بحضور ممثل جنوب السودان في هذه الجلسة.

ونشكر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وموظفيها على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في البلد.

مع بدء تنفيذ خريطة الطريق، دخل جنوب السودان مرحلة حاسمة من المرحلة الانتقالية. ويجب ألا تخيب توقعات السكان. ولا بد من بلوغ معلمين رئيسيين: صياغة الدستور وإجراء أول عملية انتخابية منذ استقلال البلد. وتؤكد سويسرا من جديد دعمها الكامل لشعب جنوب السودان وحكومته الانتقالية في تلك الجهود المهمة.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب أساسية لكي تمضي عملية السلام قدماً في هذه المرحلة الحاسمة.

أولاً، من شأن اعتماد العديد من القوانين المهمة، بما في ذلك القانون المتعلق بعملية وضع الدستور، أن يمهد الطريق للخطوات التالية في العملية الدستورية. ونهنئ الحكومة على ذلك ونرحب بطلبها إلى بعثة الأمم المتحدة أن تدعم العملية الانتخابية. ومع ذلك، وبغية المضي قدماً سياسياً، نشجع الأطراف على التقيد بالمواعيد النهائية المحددة في خريطة الطريق وإنشاء المؤسسات التي تنص عليها وحماية حرية الحيز السياسي والمدني من خلال كفالة حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة. ويعني وضع دستور جديد تحولاً في العقد الاجتماعي لجنوب السودان. ويجب القيام بذلك بطريقة شاملة

والشباب، وأن تظل حريتهم دون عوائق. وقد رحبنا في هذا السياق بعقد المؤتمر الدولي المعني بالقيادة التحويلية للمرأة في جوبا في الشهر الماضي.

وتشعر مألطة بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية، حيث لا يزال المدنيون يتحملون وطأة العنف. وقد قُتل أيضا ثلاثة من العاملين في المجال الإنساني أثناء تأدية واجبهم هذا العام وحده. نشدد على أن العاملين في مجال المعونة الإنسانية يقدمون المساعدة الضرورية لمن هم في أمس الحاجة إليها، ويجب ضمان سلامتهم وأمنهم في جميع الأوقات. إننا ندين بشدة جميع أعمال القتل وتدمير سبل العيش واختطاف النساء والأطفال والعنف الجنسي والعنف الجنساني، وندعو إلى العدالة والمساءلة في ذلك الصدد. لقد رحبنا بإنشاء أول محكمة للعنف الجنساني والأحداث في البلاد في عام ٢٠٢٠ في محاولة لإنهاء الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم. كما ندعو إلى التنفيذ الفوري لخطة العمل المشتركة للقوات المسلحة والشرطة بشأن التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في جنوب السودان.

ونشعر بقلق شديد إزاء حقيقة أن العديد من أعمال العنف يرتكبها الشباب. ونرحب بالجهود المستمرة التي تدعمها بعثة الأمم المتحدة بهدف تعزيز نهج اجتماعي تحويلي ومتماسك لشباب جنوب السودان وتعزيز الحوار معهم. ونشعر بانزعاج شديد إزاء احتمال ارتكاب ما يصل إلى ٧٧ انتهاكا جسيما تم التحقق منها ضد الأطفال. إننا نشيد ببعثة الأمم المتحدة على زيادة الوعي بحماية الطفل، ونشيد بالممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، على عملها القيم في هذا المجال.

إن الآثار المتفاقمة لتغير المناخ في جنوب السودان واضحة. إن فترة من الفيضانات غير المسبوقة استمرت أربع سنوات قد غمرت مساحات شاسعة من البلاد، ودمرت المحاصيل، وشردت مئات الآلاف من الناس، وأثرت على الملايين، وبخاصة النساء والفتيات. ونحن قلقون من أن الخسائر والهجرة القسرية للماشية الناجمة عن المناخ قد أصبحت محركات رئيسية للنزاع بين القبائل، ونؤيد دعوة بعثة

الرؤية الاستراتيجية والركائز الأربع للولاية ذات أهمية. إن سويسرا ملتزمة بدعم ولاية ترقى إلى مستوى مهمة التغلب على التحديات التي تتطوي عليها عملية السلام. وأود أن أؤكد مجددا دعمنا الكامل للممثل الخاص للبعثة في الاضطلاع بولايتها.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر السيد هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيد تلاحمة، القائم بأعمال مدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. وأرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان في هذه الجلسة.

لا يزال تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان وعملية السلام محوريا في مسيرة جنوب السودان. ومألطة ملتزمة التزاما قويا بضمان أن تؤدي خارطة الطريق إلى اختتام الفترة الانتقالية دون أي تأخير إضافي. ونرحب بالتقدم المحرز بشأن مشروع قانون العملية الدستورية والأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٢٤، فضلا عن تخرج القوات الموحدة مؤخرا، والتي نشجع على زيادة تنسيق صفوفها. ومن أجل ضمان أكثر أشكال السلام الدائم فعالية واستدامة، نحتاج إلى إرادة والتزام سياسيين موحدين، وهو ما ينبغي إظهاره في أسرع وقت ممكن من خلال ضمان أن جميع أطراف اتفاق السلام، ومعها قيادة جنوب السودان، تجتمع معا لمعالجة أي أوجه قصور قد تعرض تنفيذه للخطر. وندعو إلى التعجيل بتلك العملية حتى تتمكن من الوفاء بالموعد النهائي المقرر.

لقد تلقى المجلس خلال العامين الماضيين إحاطات قدمتها نساء من المجتمع المدني في جنوب السودان ست مرات. ونحن نشاطرهن شعورهن بالإحباط إزاء وتيرة الإصلاح، والحصص غير الملباة للمشاركة السياسية للمرأة، وارتفاع مستوى العنف الجنسي والعنف الجنساني المرتبطتين بالنزاع. إننا نحث جنوب السودان على ضمان سلامة واحترام منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات النساء

الوقت نفسه، نقر بأن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في جنوب السودان هم الذين ينبغي أن يتخذوا أهم الخطوات لضمان بيئة مواتية لإحراز التقدم السلس للعملية الانتخابية.

ونقدر تعاون جنوب السودان المتزايد مع لجنة بناء السلام. فنحن نعتقد أن عددا لا يحصى من المشاريع والمبادرات والقادة المحليين في جنوب السودان سيستفيدون من تكثيف التواصل مع هذه اللجنة. ويمول صندوق بناء السلام أيضا مشاريع قيمة جدا في البلد. وبلاستفادة من القدرة الفريدة على عقد الاجتماعات التي تتيحها لجنة بناء السلام، سيكون من الأهمية بمكان للحكومة الانتقالية وممثلي المجتمع المدني الانخراط على نطاق أوسع بمبادئ بناء السلام. وبوسع جنوب السودان الاعتماد على دعم البرازيل لزيادة انخراطها مع لجنة بناء السلام.

لا يمكننا تجاهل الأزمة الإنسانية الحادة التي يواجهها الملايين من أبناء جنوب السودان. لقد استمعنا اليوم مرة أخرى إلى تلك الإحصاءات المروعة، وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لمساعدة البلد. فلا ينبغي أن يشكل انعدام الأمن الغذائي تحديا في أي مكان لأي شخص، ناهيك عن أن يكون التحدي لسكان أحدث بلدان العالم.

ويظل جنوب السودان أحد أخطر الأماكن بالنسبة للجهات الفاعلة في العمل الإنساني. إننا نشجب الهجمات التي أودت بحياة عاملين في المجال الإنساني أثناء أداء واجبهم ونقدم بتعازينا لأسرهم وأحبائهم. إن تهيئة الظروف المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية هي إحدى أولويات ولاية بعثة الأمم المتحدة. ونتوقع أن تنفيذ ذلك الركن من أركان ولاية البعثة يلزمه تهيئة ظروف أكثر أمنا، لا سيما إذا قدمت السلطات المحلية مرتكبي الأعمال ضد العاملين في المجال الإنساني إلى العدالة. ونأمل أن تتمكن الوكالات الإنسانية والعاملون في المجال الإنساني قريبا من التمتع بالوصول دون عوائق، من خلال ممر النيل، من أجل توفير السلع والخدمات لأكثر الفئات ضعفا في جنوب السودان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): نشارك الزملاء الآخرين في الإشادة بالرئاسة الناجحة لمالطة ونهني موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس.

الأمم المتحدة لتسهيل الحوار والتعايش السلمي بين المزارعين والرعاة. ومع وجود ٩٠ في المائة من السكان المعتمدين على سبل عيش شديدة التأثر بالمناخ وثمانية ولايات من أصل ١٠ ولايات تعاني من الفيضانات المستمرة، فإن شعب جنوب السودان معرض بشدة لانعدام الأمن الغذائي والمائي الناجم عن المناخ والنزاع. وسنواصل دعم المشاريع الإنسانية الرئيسية التي يمولها الاتحاد الأوروبي من أجل مواجهة هذه الحالة.

وفي الختام، تؤكد مالطة دعمها المستمر لجنوب السودان وشعبه، ونتطلع إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا الشهر. إن المستقبل السلمي والمزدهر يتطلب وجودا ملتزما على جميع المستويات، فبدونه ستعثر العملية الانتقالية. ومن خلال بناء الثقة وتعزيز التقدم المحرز سيقترب شعب جنوب السودان كثيرا من تحقيق تطلعاته.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر مالطة على عملها كرئيس لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير، وأن أهني موزامبيق على توليها الرئاسة لشهر آذار/مارس. وتعلم البرازيل أننا في أيد أمينة. أشكر الممثل الخاص هاسوم والمدير بالنيابة تلاحمة على إحاطتهما المفيدتين وأرحب بوفد جنوب السودان في هذه الجلسة. كما أود الإعراب عن تقديرنا لعمل جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين الذين يشكلون بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبخاصة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

تفخر البرازيل بكونها جزءا من هذه البعثة، وهي عملية لحفظ السلام قدمت مساهمات بالغة الأهمية لجنوب السودان طوال فترة استقلال البلد تقريبا. إننا ندرك التحديات الكبيرة التي تواجهها البعثة وجنوب السودان على وجه الخصوص. وقد أحطنا علما بطلب جنوب السودان من الأمم المتحدة المساعدة في التحضير لانتخابات عام ٢٠٢٤ وإجرائها. وبالنظر إلى الخبرة الكبيرة للموظفين الذين يعملون في الأمم المتحدة، فإننا على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة ستتمكن من توفير دعم تقني ومهارات قيمة تلبي احتياجات البلد اللوجستية. وفي

على توريد الأسلحة. ونحث سلطات جنوب السودان على بذل المزيد من الجهود لاستيفاء النقاط المرجعية حتى يمكن رفع حظر الأسلحة في أقرب وقت ممكن. ويجب وقف جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني وتجنيد الجماعات المسلحة للأطفال واستغلالها لهم. ويتعين على سلطات جنوب السودان أن تتخذ ما يلزم من خطوات لمكافحة العوامل المحركة للنزاع وانعدام الأمن. وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني، التي تضطلع بعمل رائع. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى كفالة وصول كامل المساعدات الإنسانية بلا عوائق وإلى حماية العاملين في المجال الإنساني وموارد العمل الإنساني من الهجمات والتحديات والنهب.

إن جنوب السودان يواجه تحديات سياسية وأمنية وإنسانية وإنمائية معقدة. وعلى سبيل المثال لا الحصر لهذه التحديات، يتعين على المجلس أن يولي اهتماما وثيقا لآثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي وما يتصل بذلك من نزوح. وتؤكد اليابان ضرورة اعتماد نهج متعدد الركائز تجاه بناء السلام من أجل معالجة الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، مما يتطلب إقامة شراكات مع طائفة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، مثل المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليين، مع كفالة الاحترام الكامل للمسؤولية الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة أهمية لمواصلة الجهود في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود على جميع المستويات. ومن الأهمية بمكان أن تكون المؤسسات قادرة على توفير الأمن للمدنيين وتقديم الخدمات العامة الأساسية حتى تتمكن من تعزيز الثقة في السلطات. كما أن لكفالة حماية الحيز المدني لكل فرد من مواطني جنوب السودان أهمية حاسمة لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي. ويحتاج جنوب السودان إلى الدعم الدولي أكثر من أي وقت مضى. وعليه، ترحب اليابان بزيادة لجنة بناء السلام تعاونها مع البلد، كما يتضح من الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة في الأشهر الستة الماضية. وتشكر اليابان أيضا لجنة بناء السلام على

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، السيد نيكولاس هابسوم، والمدير بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد طارق تلاحمة، على إحاطتهما المستيرتين.

تحيط اليابان علما بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2023/135) عن الحالة في جنوب السودان، الذي يصف التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها جنوب السودان ويبرز أهمية ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتود اليابان أن تشكر جميع أفراد البعثة على خدمتهم لحماية المدنيين وتخفيف حدة العنف في بيئات عمل محفوفة بالتحديات. ونحن ملتزمون، بوصفنا أحد البلدان المساهمة بقوات، بمواصلة نشر قوات في البعثة.

أود أن أ طرح النقاط التالية فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل في جنوب السودان، وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بولاية بعثة الأمم المتحدة.

أولا، لا يزال تنفيذ العناصر المتبقية من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان يكتسي أهمية حاسمة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تنفيذها بما يتماشى مع الجداول الزمنية المحددة في خريطة الطريق، كونها أساس تحقيق السلام المستدام في جنوب السودان. ونشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ عدد من جوانب الاتفاق المنشط، بما في ذلك بناء القوات الموحدة اللازمة والتحصينات الجارية لوضع مشاريع تشريعات رئيسية، لا سيما فيما يتعلق بعملية صياغة الدستور. ونشجع الحكومة الانتقالية في جنوب السودان على تنفيذ خريطة الطريق على نحو يشمل الجميع ويكفل المشاركة الكاملة للنساء والشباب في العملية. ونود أن نشير إلى أن حرية التعبير تشكل أحد العناصر الرئيسية لكفالة النجاح الحقيقي للعملية. ونحث بعثة الأمم المتحدة أيضا على إعطاء الأولوية لجهودها في ذلك الصدد.

ومن ناحية أخرى، تشكل مستويات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها مصدر قلق بالغ، لا سيما تداول الأسلحة على نطاق واسع في البلد. علينا أن نكفل الاحترام الواجب للحظر القائم

كون تلك القوة وسيلة لضمان مواصلة الدفع قدما بعملية السلام والنجاح في إجراء الانتخابات العامة المخطط لها في نهاية عام ٢٠٢٤. ونشير إلى اكتمال المرحلة الأولى من إنشاء الجيش الموحد. بيد أن بدء المرحلة الثانية لا يزال متعثرا نظرا لعدة خلافات لم تُحل، بما في ذلك ما يتعلق بخطة النشر وهيكل القيادة. وفي ظل التحسن العام الذي تشهده مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار اندلاع أعمال عنف في بعض مناطق البلد فضلا عن الاشتباكات المحلية والنزاعات المسلحة بين القبائل، مما يسفر عن تدفقات جديدة من اللاجئين ونزوح المزيد من المدنيين. وندين بشدة أي انتهاكات لاتفاق السلام وأعمال العنف التي تستهدف المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. ونحيط علما بالخطوات التي اتخذتها الحكومة استجابة لذلك.

ونشيد بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونرحب باستئناف جماعة سانت إيجيديو عملها. وننوه بصفة خاصة بالعمل الفعال الذي تضطلع به بعثة حفظ السلام برئاسة السيد هايسوم. وندعو جميع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط إلى الانضمام إلى عملية السلام.

وفد تلقت الأمم المتحدة طلبا من جنوب السودان، في نهاية كانون الثاني/يناير، للمساعدة في إجراء الانتخابات. ونأمل أن يقدم أصحاب الخوذ الزرق المساعدة اللازمة من دون أي شروط مسبقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن السابقة. وبشكل عام، نحث بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على إيلاء المزيد من الاهتمام لتحقيق استقرار الحالة الأمنية ومساعدة سلطات جنوب السودان في تنفيذ اتفاق السلام وخارطة الطريق التي اعتمدت في آب/أغسطس ٢٠٢٢ في وقتها.

وفيما يتعلق بعملية التوصل إلى اتفاق على مشروع قرار بشأن التمديد السنوي لولاية البعثة، نعتقد أن من المهم وضع نص متوازن يعكس مواقف جميع أعضاء المجلس، والأهم من ذلك، يلبي تطلعات شعب جنوب السودان.

مشورتها الخطية. وينبغي مواصلة تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

في الختام، نقف اليابان إلى جانب جنوب السودان حكومة وشعبا في جهوده الرامية إلى بناء دولة تتمتع بالسلام والازدهار من خلال التنفيذ المطرد للاتفاق المنشط، كما أنها تدعم بقوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة الإنسانية في ذلك الصدد. وتعرب اليابان عن استعدادها للعمل بشكل بناء سعيا لتجديد ولاية البعثة.

السيدة إيفستيغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي موزامبيق رئاسة مجلس الأمن وأتمنى لو فد بلدكم كل النجاح. وأود أيضا أن أشكر مالطة على قيادتها أعمال المجلس في شباط/فبراير.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، نيكولاس هايسوم، وممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، طارق تلاحمة، على إحاطتهما، كما نرحب بمشاركة الممثل الدائم لجنوب السودان في جلسة اليوم. وقد ألقينا نظرة فاحصة على أحدث تقرير فصلي للأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2023/135).

إننا نتابع عن كثب التطورات في جنوب السودان. وفي الأشهر الأخيرة، أحرزت سلطات تلك الدولة الأفريقية الفتية تقدما في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. فالبرلمان يعمل بكامل طاقته، كما أنشئ المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وسُنت عدة قوانين هامة، بما في ذلك قانون صياغة الدستور. والاستعدادات جارية للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. بيد أن من دواعي القلق أن الأنشطة المذكورة آنفا متخلفة عن الجدول الزمني المتفق عليه سابقا. ونرى أن قرار تمديد الفترة الانتقالية حتى شباط/فبراير ٢٠٢٥ هو القرار الصحيح في ظل الظروف الحالية. ويجب تنفيذ خريطة الطريق المعتمدة في ذلك الصدد تنفيذا صارما، ويتعين تزويد جميع الهياكل العاملة في إطار اتفاق السلام بالتمويل اللازم.

ولا نزال نرى أن ما تضطلع به سلطات جنوب السودان من عمل موجه نحو تشكيل قوة مسلحة موحدة لجنوب السودان يشكل أولوية،

ثالثاً، نكرر دعوتنا لحكومة جنوب السودان لإزالة جميع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية والعمل فوراً للتصدي للسرقة المستمرة للموارد الإنسانية. ومن الضروري كفالة وصول المساعدة الآمنة من دون عوائق إلى الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك تلك الموجودة على طول نهر النيل.

وفي الختام، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بمناداة شعب جنوب السودان بالسلام والازدهار والديمقراطية. ويجب على القيادة الآن أن تحدث تغييراً حقيقياً لتحقيق تلك الغاية.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشارك زملائي في تهنئة مألطة على رئاستها الناجحة في شباط/فبراير وفي الإعراب عن تمنياتي لكم، سيدي الرئيس، بكل النجاح في رئاستكم هذا الشهر. ويمكنكم التعويل على دعمنا الكامل. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، والسيد طارق طلاحمة على إحاطتهما. كما أرحب بمشاركة ممثل جنوب السودان في هذه الجلسة. وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط.

أولاً، نقر بأن تقدماً قد أحرز في تنفيذ عملية السلام خلال العام الماضي. فإطلاق عملية وضع الدستور والاتفاق على القيادة الموحدة للقوات المسلحة وتخريج الدفعة الأولى من القوات الموحدة الضرورية خطوات هامة إلى الأمام. ونرحب بصفة خاصة بالتوقيع مؤخراً على عدة اتفاقات تكتسي ذات القدر من الأهمية تتعلق بحقوق الإنسان ونزع السلاح.

ثانياً، سيكون من الضروري الإسراع بتنفيذ خارطة الطريق بغية جعل احتمال إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ احتمالاً ذا مصداقية. وقد طلبت سلطات جنوب السودان الآن المساعدة من الأمم المتحدة في التحضير للانتخابات، وهو توضيح مفيد. وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مكلفة بتقديم هذه المساعدة، ولكن كما نعلم، يجب أن يأتي الزخم من القيادة. ونحثها على تخصيص موارد الميزانية اللازمة لإجراء الانتخابات وتحديد إطارها التشريعي والدستوري وإنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات ومجلس الأحزاب السياسية. ومن

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في تهنئة مألطة على رئاستها الناجحة في شباط/فبراير وأرجو لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق لرئاستكم في آذار/مارس. كما أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص هايسوم والسيد طلاحمة على إحاطتهما، وكذلك إلى لجنة بناء السلام على المواد الإضافية التي قدمتها. وأرحب بحضور ممثل جنوب السودان في جلستنا اليوم.

أولاً، أود أن أردد الرسائل التي وجهها البابا ورئيس أساقفة كانتربري ومدير كنيسة اسكتلندا خلال زيارتهم التاريخية إلى جنوب السودان. وتؤيد المملكة المتحدة الدعوات التي وجهوها إلى حكومة جنوب السودان لإنهاء العنف والفساد وتقديم الخدمات الأساسية لشعب جنوب السودان. ونرحب بالخطوات التشريعية الأخيرة، مثل التقدم الذي أحرز في مشروع قانون عملية وضع الدستور وهيئة المشتريات العامة والتصرف في الأصول. والأمر الرئيس الآن هو تنفيذ تلك القوانين. وكذلك ندعو الحكومة إلى اتخاذ خطوات فورية لإعادة تشكيل مجلس الأحزاب السياسية واعتماد قانون الانتخابات الوطنية، ضمن مهام عاجلة أخرى. ونردد رسالة الممثل الخاص هايسوم بأن عام ٢٠٢٣ يجب أن يكون العام الذي تنجز فيه حكومة جنوب السودان لشعبها.

ثانياً، أود أن أشير إلى مخاوفنا بشأن تصاعد النزاعات دون الوطنية في جميع أنحاء جنوب السودان. وقد كان قادة الكنيسة واضحين في أن عدم تنفيذ الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان يؤدي إلى النزاعات دون الوطنية والمعاناة الإنسانية. وقد تسبب العنف في خسائر كبيرة في الأرواح وشرذ آلاف المدنيين وأدى إلى عمليات اختطاف واسعة النطاق للنساء والأطفال. وتشيد المملكة المتحدة بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين في تلك الظروف الصعبة. ولذلك يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بتخويف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على أيدي الجماعات المسلحة في جميع أنحاء البلد. وندعو سلطات جنوب السودان إلى احترام اتفاق وضع القوات، وعند الضرورة التأكد من إجراء تحقيقات شاملة لضمان المساءلة.

الأولى من القوات الموحدة اللازمة والتقدم المطرد الذي أحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط. كما نرحب بتصديق جنوب السودان على أربع اتفاقيات دولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يشهد على التزام الحكومة بالحقوق المدنية. إن هذه الجهود حيوية لتحسين هيكل الحكم الوطني في جنوب السودان وضمان عملية انتخابية سلسة. ونحث جميع الأطراف في جنوب السودان على مواصلة المشاركة السياسية والحفاظ على شعور أكبر بالإلحاح في تنفيذ الاتفاق المنشط والمعايير المحددة في خارطة الطريق، من أجل ضمان استعداد البلد استعدادا تاما للانتقال السياسي السلس، بما في ذلك إجراء الانتخابات.

وينبغي للمجتمع الدولي، في هذا المنعطف الحرج، أن يتحلى بالصبر وأن يقدم مزيدا من الدعم والتشجيع لجنوب السودان وأن يتخذ إجراءات عملية لمساعدة البلد في حل أي صعوبات تتعلق بتنفيذ الاتفاق المنشط والاستعدادات للانتخابات. وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبلدان المنطقة بدور مهم في عملية السلام في جنوب السودان. ونشير إلى أن حكومة جنوب السودان قدمت طلبا إلى الأمم المتحدة للحصول على مساعدة انتخابية، ونتطلع إلى برنامج دعم انتخابي أكثر وضوحا واستهدافا يتم الاتفاق عليه بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وحكومة جنوب السودان. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم السياسي والتقني واللوجستي للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، المدعومة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بغية ضمان استمرار عملها بسلاسة.

لقد شهدنا مؤخرا تصعيدا للعنف في العديد من المناطق في جنوب السودان، بما في ذلك ولايات أعالي النيل وجونقلي والاستوائية. والحالة الأمنية والإنسانية هناك تبعث على القلق. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية وتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والمفاوضات. وقد ساعد نشر الحكومة لقوات الأمن على طول

المهم للغاية كذلك تهيئة الظروف التي تعزز المشاركة الكاملة للمجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب.

وثمة ضرورة ملحة كذلك إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد، بالنظر إلى أن السياق الانتخابي يهدد بتأجيج توترات جديدة. وتتمثل الأولوية هنا في مواصلة إدماج المقاتلين وتجهيز تلك القوات ودفع رواتبها ونشرها على النحو الواجب. ويجب الإسراع بالجهود الجارية لتضييق نطاق اختصاص قوات الأمن المختلفة وتخفيض أعدادها. كما ندعو السلطات والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة إلى تسهيل التوصل إلى حل سلمي للعنف المنتشر في عدة مناطق في جنوب السودان.

ولا يمكن أن تكون نهاية المرحلة الانتقالية غاية في حد ذاتها. فالانتخابات لن تعيد السلام والاستقرار في جنوب السودان إلا إذا سبقتها جهود لضمان شرعيتها وتعزيز المؤسسات وسيادة القانون والحد من العنف. وأي تأخير آخر في الاضطلاع بتلك المهام سينطوي على خطر تأجيج خيبة الأمل.

وأخيرا، نعول على دعم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبلدان المنطقة لتعزيز جهود الأمم المتحدة خلال هذا الوقت الحرج لجنوب السودان.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بتهنئة موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأنا واثق من أن أعمال مجلس الأمن هذا الشهر ستكلل بالنجاح تحت قيادتكم، سيدي الرئيس. كما أهنئ مالطة على عملها الممتاز الشهر الماضي. وأشكر الممثل الخاص هابسوم والمدير بالنيابة طارق طلاحمة على إحاطتهما وأرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان في جلسة اليوم.

سيكون هذا العام حاسما بالنسبة لجنوب السودان حيث ينفذ الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان ويدفع عملية الانتقال السياسي. ونرحب بسنة التشريعات الرئيسية، بما في ذلك مشروع قانون عملية وضع الدستور، فضلا عن تخريج الدفعة

الأمن في شباط/فبراير، وبالإعراب عن تمنياتي لكم، سيدي الرئيس، بكل التوفيق في شهر آذار/مارس.

بالعودة إلى موضوع المناقشة، أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم والسيد تلاحمة على آخر المستجدات التي قدمها. وأتوجه بالشكر أيضا إلى لجنة بناء السلام على معلوماتها. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان في جلسة اليوم.

كما سمعنا، لا يزال الوضع في جنوب السودان معقدا ويواجه تحديات بسبب الاحتياجات الإنسانية وانعدام الأمن وتغير المناخ والنزوح القسري. وسأتناول بإيجاز تلك المسائل.

أولا، لا يزال تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وخريطة الطريق في الوقت المناسب أمرا حاسما خلال تمديد الفترة الانتقالية. لذلك من الضروري أن يحترم قادة جنوب السودان الاتفاق الموقع مع جميع الأطراف، وأن يضاعفوا جهودهم لتنفيذ النقاط المرجعية المعلقة، التي تأخر تنفيذها. إن طلب الحكومة المساعدة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للتحضير للانتخابات أمر موضع ترحيب، ولكن يجب على الأطراف تهيئة الظروف التي تقضي إلى انتخابات شاملة للجميع وذات مصداقية، مع توافق سياسي واسع النطاق وإشراك النساء والشباب والمجتمع المدني.

ثانيا، نشعر بقلق شديد إزاء الحالة الأمنية والعنف المتزايد على الصعيد دون الوطني، مما أدى إلى تشريد آلاف المدنيين، ونحث الحكومة على ضمان وصول بعثة الأمم المتحدة من دون عوائق. والزيادة المفزعة في العنف الجنسي المتصل بالنزاع وعمليات اختطاف النساء والأطفال على نطاق واسع تشير بوضوح إلى ضرورة أن تظل حماية المدنيين أولوية رئيسية للحكومة والبعثة. وتدين ألبانيا بشدة العنف وتدعو الحكومة إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبيها. ونرحب بنشر الحكومة لقوات لتهدة التوترات. ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود لمنع تصعيد العنف وتعزيز حماية النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال تحقيق مكاسب في تنفيذ الترتيبات الأمنية من خلال الشروع في

ممر النيل على استقرار الحالة المحلية، مما يدل بشكل قاطع على أن أمن البلد يجب أن تصونه حكومته. ويجب على المجتمع الدولي التركيز على مساعدة جنوب السودان في جهوده لتسريع إصلاح قطاع الأمن والنهوض بنشر القوات الموحدة وتنفيذ الولاية المتعلقة بالترتيبات الأمنية وفقا للفصل الثاني من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، من بين أمور أخرى.

وقد قيدت الجزاءات التي فرضها المجلس على جنوب السودان القدرة الأمنية للحكومة على حماية المدنيين، ويجب رفعها فوراً.

وقدمت بعثة الأمم المتحدة مساهمات مهمة للسلام والاستقرار في جنوب السودان. وتقف الصين، بوصفها واحدة من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة، على أهبة الاستعداد للعمل مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لمواصلة جهودنا الدؤوبة لدفع عملية السلام في جنوب السودان. وتجدر الإشارة إلى أن بعض جوانب ولاية البعثة قد توسعت في السنوات الأخيرة إلى حد يتجاوز بوضوح اختصاص بعثة لحفظ السلام، مما قد يقوض الثقة بين البعثة والحكومة المضيفة. ونأمل أن يركز مجلس الأمن على الولايات الأساسية لعمليات حفظ السلام عند مناقشة مشروع القرار بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة وأن يلتزم بالمبادئ الثلاثة لحفظ السلام وأن يضع ترتيبات واقعية في مواجهة المهام الأكثر إلحاحا في جنوب السودان.

والصين داعم ثابت لعملية السلام في جنوب السودان. ونعلق أهمية كبيرة على معالجة الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في البلد. ومن خلال تقديم المساعدة والتعاون مع جنوب السودان، التزمنا دائما بنهج موجه نحو الناس مع إيلاء أهمية كبيرة للمشاريع المتعلقة بسبل العيش التي تغيد السكان المحليين. لقد وقعنا للتو مجموعة جديدة من الاتفاقات مع جنوب السودان بشأن عدد من مشاريع حفر الآبار وإمدادات المياه، والتي نتوقع أن توفر مرافق محسنة لإمدادات المياه للسكان المحليين، مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة وزيادة الإنتاج الزراعي.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في تهنئة مالطة على رئاستها الناجحة لمجلس

المرحلة الثانية من العملية ونشر القوات الموحدة اللازمة، مع توفير الدعم الكافي بالميزانية والدعم اللوجستي.

(تكلم بالإنكليزية)

يود الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن يؤكدوا مجددا تضامنهم مع شعب جنوب السودان، الذي تم اختبار صبره وقدرته على الصمود وتحمله ما لا يطيق بسبب عدم اليقين السياسي والنزاع والمصاعب الاقتصادية. ولا نزال ندرك تماماً تاريخه الرصين وسعيه الدؤوب للتغلب على التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي يواجهها. وفي ذلك الصدد، سيركز بياننا على أربع مسائل هي: تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان؛ والترتيبات الأمنية الانتقالية؛ والحالة الإنسانية والاقتصادية؛ وأنشطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وعلى الصعيد السياسي، نحيط علماً بالتقدم المهم الذي أحرزته حكومة وشعب جنوب السودان في جهودهما لتعزيز عملية بناء الدولة منذ استقلال البلد في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. واعترافاً بتلك الجهود، ندرك مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن التعقيدات الناجمة عن العملية، وتثني على تصميم الحكومة على الحفاظ على الاتفاق المنشط. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بالدور الذي تؤديه فرقة العمل الثلاثية، المؤلفة من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، في تعزيز الوعي بخريطة الطريق والاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ترحب المجموعة بطلب الرئيس سلفا كير ميارديت من شعب جنوب السودان الامتناع عن الانخراط في أعمال العنف وتبني أوجه التآزر المشتركة للتغلب على تحديات البلد، ويتلج ذلك صدرها كثيراً. ونرحب ترحيباً حاراً باعتماد التشريعات ذات الصلة بالدستور الانتقالي ومشاريع القوانين المنشئة لقانون جهاز الشرطة الوطنية وقانون دائرة السجون الوطنية. ونعتقد أن تلك الأدوات المهمة لن توطن السلام ومؤسسات الدولة فحسب، بل ستمهد الطريق أيضاً لمزيد من الخطوات المتسارعة نحو الاستقرار السياسي، فضلاً عن معالجة النزاعات المحلية داخل المجتمعات المحلية.

وتعتقد غابون وغانا وموزمبيق اعتقاداً راسخاً أن هناك حاجة ماسة إلى الاستقرار السياسي في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها إزاء تدهور الوضع الأمني الحالي في البلد،

ثالثاً، سيحتاج ما يقرب من ٩,٤ مليون شخص إلى احتياجات إنسانية أو احتياجات في مجال الحماية هذا العام، بينما يكافحون في الوقت نفسه مع انعدام الأمن الناجم عن المناخ، وهذا أمر يندرج بالخطر بالنسبة لسكان يبلغ عددهم ١١,٥ مليون شخص. ونحث حكومة جنوب السودان على الوفاء بمسؤولياتها والاستجابة للوضع وضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني أثناء قيامهم بتلبية تلك الاحتياجات الحرجة.

في الختام، بينما يستعد جنوب السودان لإجراء انتخابات، من الواضح أن هناك الكثير من العمل الذي ينتظرنا لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. ونتطلع إلى مواصلة المشاركة مع المجلس لضمان تزويد بعثة الأمم المتحدة بولاية قوية من أجل الاستجابة للتحديات التي تواجهها وضمان الحماية الحاسمة الأهمية للمدنيين. وتؤكد ألبانيا من جديد دعمها لشعب جنوب السودان في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام الدائم وتنمية بلده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزمبيق.

(تكلم بالفرنسية)

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهي غابون وغانا وبلدي موزمبيق.

يثني الأعضاء الأفارقة الثلاثة على الأمين العام لتقريره الشامل عن آخر التطورات في الميدان في جنوب السودان (S/2023/135). ونشكر السيد نيكولاس هانيسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيد طارق تلاحمة، المدير بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما بشأن الحالة في الميدان. كما نرحب بمشاركة أختينا سعادة السيد أكوي بونا مالوال، الممثل الدائم لجنوب السودان، في جلسة اليوم.

الأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي أن تكون النساء والشباب، بوصفهم أكثر الفئات ضعفا في المجتمعات التي تواجه نزاعات طال أمدها، محور تركيز عملية صنع القرار. ومن وجهة نظر المجموعة، فإن تلبية الحاجة إلى إشراك الشباب والنساء في عمليات السلام من شأنه أن يحقق النتائج المرجوة ويحسن التماسك بين المجتمعات، نظرا لدورهم المؤثر في تلك المجتمعات، الذي يمكن أن يسهم في تعزيز المسؤولية الجماعية للحفاظ على السلام. وفي هذا السياق، تشجع المجموعة الحكومة والقادة السياسيين وقادة المجتمع المدني على تعزيز مشاركتهم وبناء توافق في الآراء من أجل تحسين التنفيذ الكامل للمعايير المتفق عليها في العملية السياسية.

وترى المجموعة أن استدامة عملية السلام تتطلب الاهتمام بالمسائل الحرجة. وفي ذلك الصدد، نود أن نستدعي انتباه المجلس إلى القيود والتحديات التقنية والمالية وتحديات الموارد التي تواجه جنوب السودان، وأن نعرب عن قلقنا البالغ إزاءها. وفي سياق اقتصادي صعب، يكتسي الدعم المالي من المجتمع الدولي أهمية حاسمة للتنفيذ الفعال لخريطة الطريق والاتفاق المنشط. إن استمرار دعم المجتمع الدولي لجنوب السودان سيمكّن من تنفيذ المبادرات المعلقة الخاصة بإنشاء هيكل القيادة والسيطرة للجيش، وإعادة الانتشار، وتقديم الخدمات اللوجستية، وتمكين البلاد من معالجة التحديات والأسباب الجذرية للصراع على النحو المناسب.

تقدر الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن تدريب القوات الموحدة اللازمة للمرحلة الأولى، والتي شارك فيها حوالي ٥٠.٠٠٠ متدرب. ونأمل أن تنتقل العملية إلى المرحلة الثانية بدعم مالي من المجتمع الدولي.

مرة أخرى، يحض الأعضاء الثلاثة الأفارقة في المجلس الأطراف المعنية والحكومة في جنوب السودان على تخصيص رأس المال السياسي والموارد اللازمة، التي يمكنها تسخيرها داخليا، للإسراع في تنفيذ جميع المهام المعلقة وفي حدود الجداول الزمنية المتفق عليها. ويجب أن تستمر عملية التنفيذ في التمثيل الكامل لجميع سكان جنوب السودان، بما في ذلك جميع مناطق البلاد والانتماءات السياسية، والنساء، والشباب، والمجتمع المدني.

لأنه لن يسهم في تعزيز عملية المصالحة الوطنية، بل سيؤدي فقط إلى تفاقم التحديات الاقتصادية والإنسانية الحالية التي تواجه جنوب السودان، الدولة الأحدث في مجتمعنا الدولي. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تغتنم هذه الفرصة لحث شعب جنوب السودان على أن يظل ملتزما بتنفيذ الاتفاق المنشط. ونشجع الجهات الفاعلة السياسية على مواصلة إظهار القيادة والوطنية. يجب أن يبنوا على فوائد زيارة البابا فرانسيس إلى البلد في الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير، التي كانت تهدف إلى إحياء عملية السلام. نشيد أيضا بالبيانات التي أدلى بها الشركاء الدوليون لجنوب السودان والتي تدعو إلى مشاركة أكبر للأطراف في إنهاء النزاع واستعادة السلام.

وعلى المسار الإنساني، تؤكد المجموعة أن جنوب السودان يواجه أسوأ أزمة إنسانية منذ استقلاله. ومن بين عوامل أخرى، فإن الوضع ناتج عن الاشتباكات بين القبائل وآثار تغير المناخ، ولا سيما أربع سنوات من الفيضانات غير المسبوقة، التي تسببت في نزوح جماعي وخراب المحاصيل. وتؤدي الظروف الجوية القاسية إلى إضعاف قدرة المجتمعات النازحة على الصمود التي تضررت من الكوارث المتكررة. ونؤكد من جديد أن القرن الأفريقي يتحمل وطأة عواقب تغير المناخ. ونرى أن جنوب السودان مثال ممتاز على الصلة بين المسائل الأمنية وتغير المناخ. ولذلك، ندعو إلى تعزيز دعم المجتمع الدولي.

ونشيد بجهود العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما أولئك الذين يعملون في ظل تحديات هائلة لإغاثة النساء والأطفال وغيرهم من المشردين داخليا. ولذلك، فإننا ندين بشدة الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ونرحب بالتزامهم، على الرغم من الحالة الأمنية في جنوب السودان، وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والسماح بوصول المنظمات الإنسانية دون عوائق. وترحب غابون وغانا وموزمبيق بجميع المبادرات من مختلف المصادر الراغبة في تقديم المساعدة للمتضررين، ونحث السلطات المختصة في جنوب السودان على الحفاظ على التزامها من خلال التعاون مع العاملين في المجال الإنساني وتأمين بيئة عملهم.

تعتقد المجموعة أن التنفيذ الفعال للاتفاق المنشط هو طريق حاسم لتحقيق سلام دائم في جنوب السودان. والأهم من ذلك، ينبغي معالجة

يحيط وفدي علما بتقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار ٢٦٢٥ (٢٠٢٢) (S/2023/135)

كما أكدنا في بياننا السابق أمام المجلس (انظر S/PV.9219)، لا بد من الإشارة إلى أن تغير المناخ قد أسفر عن آثار وخيمة على العديد من مواطني جنوب السودان، مع تضرر سبل العيش بشكل خطير. تكابد الأمة حالياً مزيجاً غير مسبوق من الفيضانات والجفاف، وتدمير حقول المحاصيل وتربية الحيوانات في المناطق الريفية. وما لم تتخذ الحكومة والمجتمع العالمي تدابير فورية في الأشهر المقبلة، قد تواجه بعض المناطق أزمة مجاعة. وتظهر المؤشرات أن المجاعة الوشيكة ملموسة بالفعل في جميع أنحاء الريف.

واسمحوا لي الآن أن أتناول ما أسميه المشكلة العويصة. بدأ تمديد الفترة الانتقالية لمدة ٢٤ شهراً قبل ١٠ أيام، مما يمثل صلاً جديداً في رحلة جنوب السودان نحو السلام والاستقرار الدائمين. بيد أن التقارير الأخيرة تشير إلى ظهور خلافات بين الموقعين على اتفاق السلام فيما يتعلق بالتغييرات التي أدخلت على وزارتي الدفاع والداخلية. ولئن كان هذا تطوراً مثيراً للقلق، نعتقد أن من المهم معالجة هذه المسائل في وقت مبكر لمنع الموقعين على الاتفاق من تصعيد خلافاتهم. ولذلك، ندعو شركاءنا الإقليميين والدوليين إلى التدخل والمساعدة في إيجاد حل سريع. ولا نزال نأمل في أن يتمكن جنوب السودان من المضي قدماً نحو مستقبل أكثر إشراقاً والبناء على التقدم المحرز بالفعل نحو تحقيق سلام دائم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لنستكمل مناقشتنا للموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

قبل أن نختم بياننا، تود الدول الأفريقية الثلاث أن تعرب عن تقديرها العميق للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وبعثة الأمم المتحدة على عملها في جنوب السودان.

(تكلم بالفرنسية)

نشجع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على مواصلة المشاركة في تنسيق وتنفيذ الشراكة مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، من قبيل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي والترويك - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج - دعماً لحكومة وشعب جنوب السودان من أجل إحلال السلام الدائم. وبناء على ذلك، نأمل بشدة أننتمكن نحن، أعضاء مجلس الأمن، خلال المفاوضات بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الاتفاق على سبل دعم تعزيز القدرات اللوجستية، والمادية، والمالية، والقضائية لجنوب السودان لتعزيز حماية المدنيين.

(تكلم بالإنكليزية)

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم ووفدكم على كسب ثقة القارة للعمل في العامين المقبلين في مجلس الأمن وعلى رئاستكم للمجلس خلال شهر آذار/مارس هذا. ووفدي على استعداد للعمل معكم بصورة وثيقة، سيدي، وتقديم الدعم لكم ولفريقكم. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بالشكر الجزيل لوفدي كينيا والهند المنتهية ولايتهما على الدعم والمشورة القيمة التي قدماها لبلدي ولبعثتنا خلال العامين المنصرمين إبان عملهما في المجلس. سنظل ممتنين إلى الأبد للمودة التي أبدوها نحو شعب جنوب السودان.

يود وفدي أن يرحب بمقدمي الإحاطات المعروضة علينا اليوم. ويقدر وفدي على نحو خاص، وجود الممثل الخاضع للأمين العام هايسوم ووفده، وكذلك السيد تلاهما من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.